

العلاقات اليابانية الصينية في مفترق الطرق

بقلم وزير الخارجية غيمبا (نشر في صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون في 21 نوفمبر)

على مدى العقد الماضي أو أكثر، تركز اهتمام المجتمع الدولي من الناحية الأمنية على منطقة الشرق الأوسط، ولا يزال وضع عدم الاستقرار مستمراً هناك. ولكن، كما هو واضح من المراجعة الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أصبح الوضع في هذه المنطقة غير مستقر بدرجة خطيرة. وتساهم اليابان في سلام العالم واستقراره كدولة ديمقراطية في آسيا بتأسيسها علاقة تحالف مع الولايات المتحدة.

وبعد انتخابات الرئاسة الأمريكية ولدت قيادة جديدة أيضاً في الصين. وتعتبر العلاقات اليابانية الصينية واحدة من أهم علاقات اليابان بجيرانها، وتود الحكومة اليابانية تنمية علاقات اليابان مع القيادة الصينية الجديدة.

ومن ناحية أخرى، تمر العلاقات بين اليابان والصين في الوقت الحالي بتوتر يدور حول جزر سينكاكو. وكما نقلت وسائل الإعلام، سارت مظاهرات كبيرة ضد اليابان في عدة أماكن في الصين، وتؤكد أن الشركات اليابانية التي هوجمت تعاني من خسائر تزيد في الوقت الحالي عن 100 مليون دولار.

ومع ذلك، فنتعامل اليابان مع الموقف دائماً بطريقة هادئة، وستستمر في تطوير "العلاقات ذات المنافع المتبادلة" على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة بين اليابان والصين من منظور واسع. وقد ذكرت اليابان من قبل عدة مرات أن تطور الصين هو فرصة للمجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان. ولن يتغير هذا الموقف.

والذي يثير قلقنا، نحن دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هو النشاط البحري الصيني. وقد لخص بوضوح تقرير قدمه إلى "المؤتمر القومي للحزب الشيوعي من قبل هو جينتاو سياسة الصين في "الحفاظ باستمرار على حقوق ومصالح البحرية الصينية، وبناء الصين كقوة بحرية". ومن الواضح أنه ليس اليابان وحدها هي التي تأمل أن تتحقق هذه السياسة بما يتفق مع القانون الدولي وبالتنسيق مع الدول المجاورة. ولكن ما يثير قلق الشعوب هو ما نراه بالفعل في بحر الصين الجنوبي وفي محيط جزر سينكاكو. ويبدو أن الصين تحاول أن تجعل من ممارسة إرسال السفن الحكومية إلى هذه المناطق شأناً يومياً، وتغير الوضع الراهن بالقسر والإجبار.

وفي مؤتمر الحزب قال الرئيس هو جينتاو: "الصين تعارض سياسات الهيمنة والقوة بكل أشكالها ولن تسع إلى الهيمنة أو تتخبط في توسع". وترحب اليابان بهذا الموقف وتأمل بشدة أن تبين الصين هذه السياسة من خلال أفعال حقيقية لتؤكد ذلك لجيرانها. وفي هذا السياق، يتضح أن الموقف في محيط جزر سينكاكو يثير أسئلة ليس عن ماضي بلد بل عن مستقبل منطقتنا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أجييب عن بعض الأسئلة التي كثيراً ما تثار بين من يهتمون بالوضع الراهن.

أولاً، لماذا اشترت اليابان ثلاثاً من جزر سينكاكو في سبتمبر الماضي؟

كان الهدف هو تقليل أي تأثير متسع على العلاقات اليابانية الصينية. لا شك أن جزر سينكاكو جزء أصيل من الأراضي اليابانية كما تثبت ذلك الحقائق التاريخية والقانون الدولي. أعلن محافظ طوكيو شينتارو إيشيهارا في أبريل عن نيته في شراء الجزر وتنمية مرافق فيها. كان شراء الجزر هو أفضل اختيار قابل للتطبيق متاح أمام حكومة اليابان لحماية العلاقات الثنائية.

وكان الإجراء الذي اتخذته حكومة اليابان مجرد نقل للعنوان طبقاً للقانون المحلي الياباني، ولا يعني سوى أن ملكية الجزر -التي كانت لدى الحكومة حتى عام 1932- قد أعيدت من مواطن شخصي إلى الحكومة.

ومن المؤسف أن الصين لم تتفهم بشكل كامل كيف هي العلاقة بين وظائف الحكومات اليابانية المركزية والمحلية، ولا كيف يتم ضمان الملكية الخاصة، وذلك بسبب الاختلافات بين البلدين.

ثانياً، هل حكومة اليابان تنكر النظام الدولي الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية؟

لا على الإطلاق. اليابان بلد محب للسلام وساهمت باستمرار وبشكل كبير في السلام والاستقرار في أنحاء آسيا في فترة ما بعد الحرب. وهذه السياسة، التي يدعمها مواطنونا بشدة، سمة مميزة لليابان ولن تتغير أبداً. وهناك استطلاع رأي سنوي تجريه الخدمة الدولية لهيئة الإذاعة البريطانية يقيس أفكار تأثير نفوذ الدول على العالم، دائماً ما يضع اليابان في مكانة عالية حيث يجد أن اليابان ذات تأثير إيجابي على العالم.

وفي بيان مشترك بين الصين واليابان صدر عندما زار الرئيس هو جينتاو في عام 2008، ذكرت الصين بنفسها أن: "الجانب الصيني عبر عن تقييمه الإيجابي عن سلوك اليابان المستمر لمسار بلد مسالم ومساهمة اليابان في سلام العالم واستقراره من خلال وسائل سلمية، وعلى مدى أكثر من 60 عاماً منذ الحرب العالمية الثانية."

خطوة أولى بعد الحرب، عقدت اليابان اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام التي وقعتها 48 دولة أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة. وتشكل الاتفاقية عنصراً هاماً في النظام الدولي بعد الحرب، ولكن الحكومة الصينية تعتبر الاتفاقية "غير قانونية وفارغة". وبالإضافة إلى هذا، أصدرت الصين "قانوناً عن البحار الإقليمية والمنطقة المجاورة" في عام 1992 يعامل جزر سينكاكو على أنها تنتمي إلى الصين، محاولة بذلك أن تغيير من جهة واحدة وضع الجزر الذي حددته اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام. فأي دولة تنكر النظام الدولي بعد الحرب؟ اليابان أم الصين؟

ثالثاً، لماذا لا تحيل اليابان القضية إلى محكمة العدل الدولية؟

هذا سؤال كثيراً ما يوجه عن طريق الخطأ إلى اليابان. إن اليابان هي التي لديها سيادة صالحة على جزر سينكاكو طبقاً للقانون الدولي، والصين هي التي تسعى لتحدي الوضع الراهن. فالسؤال يجب أن يوجه إلى الصين.

قبلت اليابان قضاء محكمة العدل الدولية كشيء إجباري. حيث إن الصين تقوم بحملات متعددة لترويج ادعاءاتها في المحافل الدولية، يبدو مما له معنى بالنسبة للصين أن تسعى إلى حل بناء على القانون الدولي. لماذا لا يبدون أي علامة على قبول قضاء محكمة العدل الدولية كشيء إجباري ويحملون ادعاءاتهم إلى محكمة العدل الدولية؟

إن العلاقات اليابانية الصينية الآن تقف في مفترق الطرق. يجب أن نذكر أنفسنا، أكثر من أي وقت مضى، بالجهود الكبيرة التي بذلها قادة بلدينا حيث كرسوا أنفسهم لتطبيع العلاقات، وقرروا تأسيس "العلاقات ذات المنافع المتبادلة على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة بين اليابان والصين" آخذين العلاقات الثنائية بذلك إلى مستوى أعلى. وبسبب أننا نتشارك مصالح استراتيجية ليس فقط من ناحية العلاقات الثنائية، بل أيضاً في مختلف المجالات، فاليابان والصين التزما ببناء روابط يفوز فيها كلا الجانبين من خلال التعاون في كل مجال.

لا يمكن أن نقوم بأي تنازل عندما يتعلق الأمر بالسيادة. وفي نفس الوقت، اليابان كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، تقف على استعداد لاستقرار العلاقات مع الصين. ونأمل أن تأخذ القيادة الجديدة في الصين أيضاً خطوات إيجابية.